السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/26/C/12/Add.1

المجلس

Distr.: General
25 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 20–24 تموز/يوليه 2020*

البند 13 من جدول الأعمال

تقرير رئيســـة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

تقرير رئيســـة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها السادسة والعشرين

إضافة

أولا – مقدمة

1 – عُقد الجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين للجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 6 إلى 31 تموز/يوليه 2020 في شكل اجتماعات عبر الإنترنت. وعُقد ما مجموعه 13 جلسة عامة للجنة عبر الإنترنت. وعقدت ندوات على الإنترنت للأفرقة العاملة التي أنشأتها اللجنة، وذلك بناء على طلب الميسر أو الميسرين لكل فريق عامل.

2 – ولم يحضر أحد أعضاء اللجنة أي اجتماعات عُقدت عبر الإنترنت خلال الدورة.

3 – ونظرا لعقد جلسات الجزء الثاني من الدورة عبر الإنترنت، اتُّفق على أن تتّبع اللجنة إجراءَ الموافقة الصامتة في اتخاذ القرارات ما لم تُقرر خلاف ذلك.

4 – ونظرت اللجنة بنجاح في العديد من بنود جدول الأعمال ذات الأولوية في اجتماعاتها المعقودة في تموز/يوليه. وتمكّن أعضـــاء اللجنة من تحقيق هذه النتيجة بتكريس قدر كبير من الوقت والجهد للجلســـات العامة التي عقدت عبر الإنترنت ثلاث مرات في الأسبوع وبعقد عدة جلسات للأفرقة العاملة طوال الأسابيع الأربعة من تموز/يوليه في سياق فروق شديدة في التوقيت بين مختلف مناطق المشاركين. ومن المقرر أن يستمر العمل على بعض بنود جدول الأعمال في الفترة الفاصلة بين الدورات.

* هذه التواريخ هي التواريخ المقررة الأصلية. وقد أُرجئ الاجتماع إلى أجل غير مسمّى.

20-12598 (A) 061020 191020

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – أنشطة المتعاقدين

ألف – تنفيذ برامج التدريب في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

5 – لاحظت اللجنة أن العديد من المتعاقدين واجهوا تحديات كبيرة في تنفيذ التدريبات المقررة بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتنطبق هذه الملاحظة بالأخص على برامج التدريب المُشارِك فيها مرشحون مختارون يتعين عليهم السفر من بلد إلى آخر، مثل برامج التدريب في عرض البحر أو التدريب الداخلي أو التدريب المختبري في مرافق المتعاقد التي أُوقفت إلى أن تتسنى إمكانية السفر. فقد أرجأ هؤلاء المتعاقدون برامجهم التدريبية أو غيّروا جداولها الزمنية حسب ما يقتضيه الحال بناء على مناقشة مع السلطة. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة المتعاقدين على أن يُحددوا ما إذا كان من الممكن إتاحة التدريبات و/أو المنح الدراسية باللجوء إلى التعلّم عن بعد، وعلى أن يتجهوا، في حال عدم قدرتهم على إتاحة هذه الخيارات، إلى العمل مع مؤسسات أكاديمية مناسبة باستطاعتها إتاحة التدريب بهذا الشكل.

6 – وتقترح اللجنة أيضا على المتعاقدين غير القادرين على تنفيذ برامجهم التدريبية أن يناقشوا مع السلطة ما إذا كانت هناك خيارات أخرى يمكن اللجوء إليها، مع مراعاة التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/19/LTC/14). وينبغي للسلطة والمتعاقدين أن يتتبّعوا تطورات الحالة وأن يعدّلوا الجداول الزمنية لتدريباتهم وفقا لذلك، مع مراعاة توجيهات الخبراء الصادرة عن السلطات الصحية للدول الأعضاء المعنية وعن منظمة الصحة العالمية.

باء – التقارير السنوية المقدَّمة من المتعاقدين

7 – نظرت اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين في 29 تقريرا سنويا عن الأنشطة التي قام بها المتعاقدون في عام 2019، وقُدِّمت هذه التقارير عملا بالمادة 10 من الشروط الموحدة لعقود الاستكشاف. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة لاضطلاعها بتقييم أولي لتلك التقارير. وجرياً على الممارسة السابقة، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية، والجوانب القانونية والمالية والتدريبية، والجوانب البيئية للتقارير السنوية. وإضافة إلى التعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير تحديداً، والتي سيحيلها الأمين العام إلى فرادى المتعاقدين، أبدت اللجنة مجموعة من التعليقات العامة يردُ بيانها أدناه.

8 – وتقدّر اللجنة التحسينات العامة التي قام بها المتعاقدون في إطار الامتثال للنموذج المناسب للإبلاغ عن البيانات (انظر ISBA/21/LTC/15، المرفق الرابع). فقد ساعدت هذه التحسينات اللجنةَ في إجراء استعراضاتها للتقارير السنوية. وتوصي اللجنة بتقديم موجز تنفيذي أكثر تفصيلا في بعض الحالات. ولاحظت اللجنة أن معظم المتعاقدين قدموا تقاريرهم في موعدها. وتُذكّر اللجنة القلّة من المتعاقدين الذين تأخروا في تقديم تقاريرهم، حيث قدموها بعد أسبوع أو أسبوعين من الموعد المحدد، بأن يحرصوا مستقبلا على تقديم التقارير السنوية في موعدها.

9 – ولاحظت اللجنة تزايد مستويات تعاون المتعاقدين على الصعيد الدولي، سواء فيما بينهم أو مع أمانة السلطة والأوساط الأكاديمية. وشمل هذا التعاون في عام 2019 توحيد تصنيفات المجموعات الحيوانية والتعاون في وضع تعريفات لها بالصور. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في هذا المجال.

10 - وفيما يتعلق بالنفقات، لاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين تكبدوا، كما في السنوات السابقة، نفقات أكبر بكثير من المتوقع، مما يشير إلى تكثيف إنجاز الأنشطة. وفي المقابل، كانت مستويات نفقات عدد من المتعاقدين الآخرين أقل بكثير من المتوقع. وقدّم بعض المتعاقدين بياناً لأسباب انخفاض النفقات. واقترحت اللجنة أن يقوم هؤلاء المتعاقدون كذلك بإبلاغ الأمين العام كيف سيسعون إلى تدارك حالات التأخير التي قد تنجم عن أحداث غير متوقعة. ويُذكَّر المتعاقدون الذين لم يقدموا بياناً لأسباب انخفاض النفقات بأنه ينبغي، حيثما تكون النفقات أقل من المتوقع، تقديم بيان بأسباب ذلك، ولا سيما عندما يرجع الانخفاض في النفقات إلى عدم إنجاز كامل برنامج الأنشطة المقرر للسنة.

11 - ولاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين لم يقدموا الملفات الرقمية لبياناتهم، حيث أشاروا إلى أن البيانات ستُقدم بعد نشر الورقات البحثية المستندة إلى هذه البيانات. وكما أبرزت اللجنة سابقا، وتمشيا مع الأنظمة والتوصيات الصادرة عن اللجنة في هذا الشأن، فإن حالة من هذا القبيل لا تعني عدم وجوب الالتزام بموافاة السلطة بالبيانات وإحالتها إليها على نحو ما تقتضيه الشروط الموحدة لعقود الاستكشاف.

12 - ولوحظ كذلك أن معظم المتعاقدين استمروا في إحراز تقدم في جمع البيانات البيئية الأساسية أو تحليلها، سواء بتحليلهم البيانات السابقة أو الجديدة، وقاموا في حالات عديدة بتقييم بيانات سابقة ومراجعة بيانات مجمعة على مدى سنوات عديدة من شأنها دعم الجهود المبذولة في المستقبل في مجال أخذ العينات. وأجرى عدد من المتعاقدين تحليلات بيئية ودراسات استقصائية في البحر في عام 2019 كان عددها محدوداً مقارنة بالخطط التي اقترحوها، ويعود ذلك إلى مسائل متعلقة بالمعدات و/أو مسائل تقنية و/أو مالية. وعدّل العديد من المتعاقدين خطط عملهم لعام 2020 حتى تتناسب مع ما تعنيه هذه المسائل. ومن غير الواضح حتى حينه ما هي الآثار التي ستطال خطط المتعاقدين لعام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

13 - وسُرّت اللجنة بملاحظتها أن عددا من المتعاقدين حققوا تحسّنا في جودة تصميم دراساتهم الاستقصائية وتوزيع عمليات أخذ العينات وتكرارها. لكن لا تزال هناك التساؤلات نفسها بشأن كفاية ما يتم القيام به صوب أن تقيّم الدراسات المرجعية لنطاق واسع من الجوانب البيئية التباينَ المكاني والزمني الطبيعي، وبشأن بعض الاختلافات في المنهجية أو في معدات أخذ العينات التي قد تعوق التحليلات على الصعيد الإقليمي.

14 - ولاحظت اللجنة أن عدة متعاقدين قطعوا شوطاً كبيراً من فترات عقودهم الأولية أو فترات تمديد عقودهم أو أنهم على وشك بلوغ نهايتها. ومن المستصوب أن يُدرج في التقارير السنوية استعراض لمدى تراكم البيانات الأساسية بحيث تبلغ مستوى كافيا يدعمُ إجراء تقييم متين للأثر البيئي. وتتماشى ضرورة إجراء هذا "التحليل للثغرات" مع عملية الاستعراض الدوري؛ ومن جهة أخرى، يوصى بشدة بأن يستند المتعاقدون في برامجهم المقبلة للاستكشاف على البيانات اللازمة لدعم عمليات تقييم الأثر البيئي في المستقبل.

ثالثا - النظر في طلب موافقة على خطة عمل للاستكشاف

15 - في 4 حزيران/يونيه 2020، تلقى الأمين العام طلبا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة الدولية لقاع البحار من شركة Blue Minerals Jamaica Limited. وقد عُمّم موجز تنفيذي لهذا الطلب باعتباره وثيقة من وثائق اللجنة (ISBA/26/LTC/4).

16 - ونظرت اللجنة في الطلب في 6 و 7 و 13 و 14 و 20 و 21 و 23 تموز/يوليه 2020، بما في ذلك في إطار مناقشات داخلية جرت بعد تقديم مقدِّم الطلب عرضا أوّليا، وفي ضوء الردود المتلقاة من مقدِّم الطلب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة بعدئذ. وقد أوصت اللجنة بالموافقة على الطلب واعتمدت تقريرها وتوصياتها إلى مجلس السلطة فيما يتعلق بهذا الطلب (ISBA/26/C/22).

رابعا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - المسائل المعلّقة فيما يتصل بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار

الأثر المحتمل لاستخراج العقيدات المتعددة الفلزات من المنطقة الدولية لقاع البحار على اقتصادات الدول النامية المستخرجة لهذه الفلزات من البرّ

17 - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير المقدم للسلطة عن دراسة الأثر المحتمل أن يترتب عن استخراج العقيدات المتعددة الفلزات من المنطقة الدولية لقاع البحار على اقتصادات البلدان النامية المستخرجة لهذه الفلزات من البرّ والتي يرجَّح أن تكون الأشد تأثراً بذلك. واتفقت اللجنة على أن الدراسة قدمت تقييما أوليا سليما للآثار الاقتصادية لاستخراج العقيدات المتعددة الفلزات من المنطقة الدولية لقاع البحار على تلك الدول. كما أُشير في التقرير إلى أن هناك مجالات تحتاج لمزيد من الدراسة والنظر. ووفقا للتقرير، ستُعرف الآثار المحددة المترتبة على اقتصادات تلك الدول عند بدء استخراج الفلزات من قاع البحار.

18 - وفي هذا الصدد، وفي ضوء أهمية المسألة، ومع الأخذ في الاعتبار أن عملية التعدين في قاع البحار قد تبدأ في المستقبل القريب، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس في الإجراءات التالية:

(أ) مواصلة النظر في المسائل الموضوعية المحددة في الدراسة؛

(ب) مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب للمشاكل التي قد تواجهها الدول النامية المستخرجة للفلزات من البرّ والتي يحتمل أن تكون الأشد تأثرا باستخراج الفلزات من قاع البحار بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من أي صعوبات قد تواجهها هذه الدول ومساعدتها على التكيف اقتصاديا (الفقرة 10 من المادة 151 من الاتفاقية). وسترتبط مشاكل تلك الدول إلى حد كبير بقدرتها المحدودة على تفادي ترتُّب آثار عن استخراج الفلزات من قاع البحار على عائداتها من تصدير هذه الفلزات أو على اقتصاداتها، بالإضافة إلى قدرتها المحدودة على السيطرة على هذه الآثار. ومن الضروري إجراء تقييم شامل لهذا النقص في القدرات، وينبغي لأي تدابير تصحيحية طويلة الأجل أن تأخذ في الاعتبار تقويم هذا النقص؛

(ج) الشروع في عملية إنشاء صندوق للمساعدة الاقتصادية وفقا للفقرة 1 (أ) من الفرع 7 من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية (اتفاق عام 1994)، في ضوء الدعوة في الفقرة 10 من المادة 151 من الاتفاقية إلى إقامة نظام للتعويض أو تدابير أخرى للمساعدة على التكيف اقتصاديا، بما في ذلك التعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى، بهدف مساعدة الدول النامية المستخرجة للفلزات من البر التي يُرجَّح أن تتعرض عائداتها من الصادرات أو اقتصاداتها لآثار سلبية شديدة نتيجة انخفاض سعر المعدن المعني أو انخفاض حجم الصادرات من هذا المعدن، وذلك طالما كان هذا الانخفاض راجعاً إلى الأنشطة المنجزة في المنطقة الدولية لقاع البحار. وينبغي أن يتماشى إنشاء هذا الصندوق مع مبادئ اتفاق عام 1994 المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية التي تتعرض

عائداتها من الصادرات أو اقتصاداتها لآثار سلبية شديدة نتيجة انخفاض سعر المعدن المعني أو انخفاض حجم الصادرات من هذا المعدن، وذلك طالما كان هذا الانخفاض راجعاً إلى الأنشطة المنجزة في المنطقة الدولية لقاع البحار. ووفق الفقرة 1 (أ) من الفرع السابع من مرفق الاتفاق، لا تُستخدم في إنشاء صندوق المساعدة الاقتصادية إلا الأموال المتأتية من مدفوعات المتعاقدين، بما في ذلك المؤسَّسة، ومن التبرعات؛

(د) المواصلة على وجه السرعة لعملية تحديد معدلات العوائد التي ستحصّل من المتعاقدين حتى يتسنى التقييم مسبقاً لمدى المساعدة المحتمل من صندوق المساعدة الاقتصادية للدول النامية المتضررة من بين الدول المستخرجة للفلزات من البرّ.

19 - وتشير اللجنة إلى أن الفقرة 4 من الفرع الأول من مرفق اتفاق عام 1994 تنص على أن تقوم اللجنة القانونية والتقنية بمهام لجنة التخطيط الاقتصادي إلى أن يقرر المجلس ما يخالف ذلك أو لحين الموافقة على أول خطة عمل للاستغلال. وفي هذا الصدد، وفي ضوء الدراسة المنجزة، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس فيما إذا كان ينبغي أن تكون لجنة التخطيط الاقتصادي جاهزة لأداء مهامها قبل الموافقة على خطة العمل للاستغلال، بحيث تكون في وضع يسمح لها بأن تتناول وتدرس، على نحو منظم ومنهجي، الآثار المترتبة على الدول النامية المستخرجة للفلزات من البرّ، بما في ذلك المسائل الموضوعية المشار إليها في الفقرات السابقة، وأن تدرس الاتجاهات والعوامل المؤثرة في عرض وطلب وأسعار المواد المستخرجة من المنطقة الدولية لقاع البحار، مع مراعاة مصالح كل من الدول المستوردة والمصدرة، ولا سيما الدول النامية منها (الفقرة (2) (ب) من المادة 164 من الاتفاقية).

باء - وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار

20 - واصلت اللجنة، خلال الجزء الثاني من الدورة، النظر في وضع معايير ومبادئ توجيهية متعلقة بالأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار على سبيل الأولوية.

21 - واستناداً إلى عمل الأمانة وتوصيات الأفرقة العاملة المعنية التي أنشأتها اللجنة للنظر في مختلف مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية، قررت اللجنة أن تصدر، بهدف التشاور مع الجهات المعنية خلال فترة ما بين الدورات، نصَّ المجموعات الثلاث التالية من مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية: (أ) مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد وتقييم طلب الموافقة على خطة عمل للاستغلال؛ (ب) مشروع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع نظم الإدارة البيئية وتطبيقها؛ (ج) مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ضمانات الأداء البيئي وطريقة حسابها[1]. وستنظر اللجنة في نتائج المشاورات في اجتماعها المقبل.

22 - وقررت اللجنة أن تواصل العمل في الفترة الفاصلة بين الدورات على وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الأخرى التي يُعتبر ضرورياً أن تكون جاهزة بحلول وقت اعتماد مشروع نظام الاستغلال (انظر ISBA/26/C/12)، بهدف عرضها أيضاً للتشاور مع الجهات المعنية في الفترة الفاصلة بين الدورات. ويشمل ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بما يلي: (أ) تقييم الأثر البيئي وإعداد بيان الأثر البيئي؛ (ب) إعداد خطط الإدارة والرصد البيئيين؛ (ج) الإدارة الآمنة لعمليات التعدين؛ (د) النطاق المتوقع لعملية جمع البيانات الأساسية ومعاييرها؛ (هـ) إعداد وتنفيذ خطط الاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث المحتملة.

(1) انظر: www.isa.org.jm/stakeholder-consultations-draft-standards-and-guidelines-support-implementation-draft-regulations.

خامسا – استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية في منطقة صدع كلاريون – كليبرتون ووضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية

ألف – استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية في منطقة صدع كلاريون – كليبرتون

23 – أحرزت اللجنة تقدما في استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية في منطقة صدع كلاريون – كليبرتون، بما في ذلك المعلومات المستجدة التي قدمها فريق عامل عن الخلفية العلمية والأساس المنطقي لتحديد مناطق إضافية على أنها مناطق ذات أهمية بيئية خاصة. وقررت اللجنة أن تواصل العمل في الفترة الفاصلة بين الدورات حتى تصوغ توصيات لتُقدمها إلى المجلس في اجتماعه المقبل.

باء – تنظيم حلقات عمل إضافية بشأن وضع خطط للإدارة البيئة الإقليمية، بما يشمل التحضيرات العلمية والتقنية لدعم ذلك

24 – لاحظت اللجنة أن من المقرر عقد حلقات عمل عبر الإنترنت في الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن منطقة شمال غرب المحيط الهادئ، وفي الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر بشأن المرتفع الشمالي في وسط المحيط الأطلسي. ولاحظت اللجنة أيضا أن حكومة الهند أبلغت الأمانة بعزمها استضافة حلقة العمل بشأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة مرتفع النقطة ثلاثية الحدود في المحيط الهندي والمنطقة الحاملة للعقيدات في آذار/مارس 2021 بالمعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات في شيناي.

جيم – تنفيذ قرار المجلس بشأن اتباع نهج موحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المنطقة الدولية لقاع البحار والموافقة عليها واستعراضها (ISBA/26/C/10)

25 – أحرزت اللجنة تقدما أيضا في النظر في السبل التي يمكن بها تناول المسائل المتعلقة بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها، وقد استندت في ذلك على إسهامين قُدِّما إلى المجلس، وبنت على المناقشة الأوّلية التي أجرتها في آذار/مارس 2020. وقررت اللجنة أن تواصل العمل في هذا الصدد في الفترة الفاصلة بين الدورات على أن تناقش نتائج العمل المنجز في هذه الفترة في اجتماعها المقبل.

سادسا – تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات

26 – تلقت اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة معلومات مستجدة عن التقدم المحرز في تطوير قاعدة بيانات السلطة (DeepData) واستراتيجية إدارتها ووضعهما موضع التنفيذ. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز فيما يتعلق بتحميل البيانات التاريخية، وإعادة تصميم نسق الاستعلام الجيولوجي، والتحديثات الأمنية، والتحليلات لزيارات الموقع الشبكي، والوحدة المتعلقة بالتوصيل ودرجة الحرارة والعمق، وكذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بخطط تحسين معرفة المستخدمين بقاعدة البيانات DeepData من خلال استضافة سلسلة حلقات عمل ونشر دليل لكيفية استخدام الموقع الشبكي لهذه القاعدة.

27 – وأحاطت اللجنة علما أيضا بحلقة العمل المزمع عقدها بشأن قاعدة البيانات DeepData والتي ستركز على استراتيجية هذه القاعدة في مجال إدارة البيانات، وستعقد الأمانة حلقة العمل هذه في 21 و 25 أيلول/سبتمبر 2020 من خلال منصة إلكترونية، وهي تهدف إلى جملة أمور منها: (أ) وضع

بروتوكول لتقديم المتعاقدين البيانات الرقمية عند تقديمهم تقاريرهم السنوية، بما في ذلك الفهرسة المناسبة والإحالات من التقارير السنوية وإعداد البيانات الوصفية؛ (ب) استعراض التحديثات المقترحة لنماذج الإبلاغ عن البيانات (انظر ISBA/21/LTC/15، المرفق الرابع)؛ (ج) تقصي إمكانيات التعاون في مجال تبادل البيانات، ومشاطرة التجارب في إدارة قواعد البيانات.

سابعا - مسائل أخرى

ألف - تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023

28 - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية أعربَت، في قرارها المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023 (ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1)، عن التزامها بتعزيز ممارسات العمل الحالية للسلطة، ودعَت من ثمّ أعضاء السلطة وذوي مركز المراقب فيها وأجهزة السلطة إلى دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى.

29 - ولاحظت اللجنة، فيما يتعلق بفترة تقرير الأداء 2019-2020، أن الأمانة أُسندت إليها مسؤوليات معينة عن 25 إجراءً رفيع المستوى و 30 ناتجا ذا صلة، على النحو الوارد في المرفق الثاني للقرار المذكور أعلاه. وفي ثلاث حالات، لم يُحدد أي ناتج بعينه، ولذلك فإن تقرير الأداء يتناول تحديداً الإجراء الرفيع المستوى محل الاهتمام (انظر الإجراءات الرفيعة المستوى 2-2-1 و 3-1-4 و 3-5-2). وبناء على ذلك، فإن العدد الإجمالي للبنود المحددة لأغراض تقرير الأداء هو 33 بندا.

30 - وقد حُدِّدت اللجنة بوصفها "الجهاز المسؤول" عن 11 بنداً، و "الجهاز المشارك" بالنسبة إلى 11 بنداً آخر، و "الجهاز المنسق" بالنسبة إلى البنود المتبقية وعددها 11 بنداً. ولبيان مختلف معدلات الإنجاز لكل ناتج، ولا سيما في ضوء تكرر بعض النواتج، حُدّد لحالة التقدم فئتان فرعيتان. وتعكس إحدى الفئتين الفرعيتين "الإنجاز المتواصل الطابع" لبعض النواتج، وهو ما يفهم منه أنها تتطلب اهتماماً وتعديلاً مستمرين. أما الفئة الفرعية الأخرى فتعكس ضرورة الإبلاغ عن الناتج في بعض الحالات على أساس فترة إبلاغ محددة أو إجراء محدد. وبالتالي، تُعتبر حالة الإنجاز على هذا الأساس هي "أُنجز". وترد في المرفق الأول لهذا التقرير حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المتصلة بها لفترة تقرير الأداء 2019-2020 المسندة إلى اللجنة.

31 - وفي أيار/مايو 2020، كانت قد أُنجزت نسبة 54,5 في المائة (18) من الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المتصلة بها المسندة، بينما كانت نسبة 45,5 في المائة (15) منها لا تزال قيد الإنجاز. وقد أُنجزت جميع النواتج المسندة فيما يتعلق بفترة تقرير الأداء في إطار التوجه الاستراتيجي 1 ("أداء دور السلطة في سياق عالمي") والتوجه الاستراتيجي 8 ("تحسين الأداء التنظيمي للسلطة") والتوجه الاستراتيجي 9 ("الالتزام بالشفافية"). وجمّعت الأمانة معلومات وتفاصيل إضافية عن العمل المنجز في إطار جميع النواتج، وهي متاحة على الإنترنت على الرابط التالي: https://isa.org.jm/files/files/documents/ ISBA-26C-12Add1-AnnexIIFinal.pdf.

باء - استعراض بيان الأثر البيئي المقدم من وزارة علوم الأرض في حكومة الهند

32 - في 6 شباط/فبراير 2020، تلقى الأمين العام بيانا للأثر البيئي من وزارة علوم الأرض في حكومة الهند يتعلقُ بعمليات التجريب التقني لنموذج أوّلي لجهاز لجمع العقيدات المقترحُ إنجازها في المنطقة

المشمولة بعقد مبرم مع الهند والواقعة في حوض المحيط الهندي الأوسط. وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند مذكرةٌ من الأمانة بشأن استعراض هذا البيان للأثر البيئي (ISBA/26/LTC/5).

33 - وخلال الجزء الثاني من الدورة، استعرضت اللجنة بيان الأثر البيئي حتى تتأكد من اكتماله ودقته وموثوقية بياناته الإحصائية، وأوصت الأمين العام بإبلاغ المتعاقد بأن يقوم، عند إدماجه هذا البيان في برنامج الأنشطة المتعهد به بموجب العقد، بأخذ الاقتراحات المبينة أدناه في الاعتبار. وفي هذا الصدد، شُجع المتعاقد بقوة على أن يقوم بتحسينات تتعلق بموثوقية البيانات الإحصائية لبيان الأثر البيئي عن طريق ما يلي:

(أ) إنجاز تقييم إضافي للآثار الرئيسية المتوقعة من النشاط المحدد ليُسترشد به من حيث محور التركيز في تقييم الأثر؛

(ب) تعزيز برنامج الرصد (قبل النشاط وبعده) للتأكد من أنه منظّم بحيث يُتيح جمع أنواع البيانات الرئيسية اللازمة لقياس الآثار، بما في ذلك مراعاة النطاق المكاني لبرنامج الرصد وفعالية نهج تحديد المنطقة المرجعية للأثر والمنطقة المرجعية للحفظ (مقارنة بنهج متدرج التنظيم يُركز بقدر أكبر على النطاق المحلي)؛

(ج) تعزيز خطة أخذ العينات بحيث تأخذ في الاعتبار الآثار الرئيسية، وتستخدم معدات أخذ العينات المناسبة لقياس البارامترات المطلوبة، وتُوائم تحديد مواقع أخذ العينات مع الآثار المتوقعة (مثل رشاش الرواسب)، وتعرض عمليات استنساخ كافية للتأكد من إحكام البيانات الإحصائية وكثافة المحطات وكفالة الخروج بنتائج مفيدة من عمليات تجريب جهاز الجمع. وقد يكون من الأفيد اعتماد مخطط لأخذ العينات يُماثل المعمول به في مشروع التجربة الهندي في أعماق البحر (INDEX).

34 - وأوصت اللجنة أيضا بأن يُطلب إلى المتعاقد أن يقدم في سياق تقريره السنوي معلومات عن كيفية أخذه في الاعتبار الاقتراحات المبينة أعلاه.

جيم - تخلي الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات عن قطاع أُسند إليها بموجب عقدها لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات

35 - في 26 آذار/مارس 2020، قدمت الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات تقريراً للأمانة يتضمن قائمة للخلايا المتخلى عنها وخرائط للقطاع المتخلى عنه، وفقاً للمادة 27 (2) من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة الدولية لقاع البحار (ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق). ولاحظت اللجنة، استنادا إلى الاستعراض التقني الذي أجرته الأمانة، أن المتعاقد امتثل لالتزامات التخلي التي تعهد بها عملا بالأنظمة السارية والتوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن التخلي عن القطاعات المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات أو قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/25/LTC/8). وعادت القطاعات المتخلي عنها لتصبح ضمن المنطقة الدولية لقاع البحار.

المرفق الأول

حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المتصلة بها لفترة تقرير الأداء 2019-2020 المسندة إلى اللجنة القانونية والتقنية

التوجهات الاستراتيجية	*عدد البنود المتصلة بفترة تقرير الأداء*	*حالة الإنجاز*				*معدل الإنجاز (بالنسبة المئوية)*
		الإنجاز متواصل الطابع	*أُنجز*	*قيد الإنجاز*	*الإنجاز معلَّق*	
التوجه الاستراتيجي 1: أداء دور السلطة في سياق عالمي	1	1		–	–	100
التوجه الاستراتيجي 2: تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار	4	1	1	2	–	50
التوجه الاستراتيجي 3: حماية البيئة البحرية	15	2	5	8	–	47
التوجه الاستراتيجي 4: تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة الدولية لقاع البحار وتشجيعه	–	–	–	–	–	لا ينطبق
التوجه الاستراتيجي 5: بناء قدرات الدول النامية	5	–	1	4	–	20
التوجه الاستراتيجي 6: ضمان المشاركة المتكاملة تكاملا تاما للدول النامية	4	2	1	1	–	75
التوجه الاستراتيجي 7: ضمان التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية	–	–	–	–	–	لا ينطبق
التوجه الاستراتيجي 8: تحسين الأداء التنظيمي للسلطة	1	1	–	–	–	100
التوجه الاستراتيجي 9: الالتزام بالشفافية	3	2	1	–	–	100
المجموع	**33**	**9**	**9**	**15**	–	**54,5**

المرفق الثاني

حالة إنجاز اللجنة القانونية والتقنية للإجراءات الرفيعة المستوى المعنية والنواتج المتصلة بها لفترة تقرير الأداء 2019-2020

يمكن الاطلاع على حالة تنفيذ اللجنة القانونية والتقنية للإجراءات الرفيعة المستوى المعنية والنواتج المتصلة بها لفترة تقرير الأداء 2019-2020 (بالإنكليزية فقط) على الرابط التالي: https://isa.org.jm/files/files/documents/ISBA-26C-12Add1-AnnexIIFinal.pdf.